

كوبنهاجن – تحديث اللجنة الاستشارية الحكومية: عمليات حماية المنظمات الحكومية الدولية والصليب الأحمر
الأحد، الموافق 12 مارس 2017 – من الساعة 09:00 إلى 09:30 ص بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاجن، الدنمارك

الرئيس شنايدر:

صباح الخير لجميع الزملاء. تفضلوا بالجلوس رجاءً. يجب أن نبدأ.

طاب صباحكم جميعاً. أرجو أن تكونوا قد قضيتم جلسة ممتعة بمجموعة العمل هذا الصباح.

البند الأول لدينا على جدول الأعمال العام هذا الصباح هو -- تحديث على عمليات حماية المنظمات الحكومية الدولية والصليب الأحمر، والتي هي -- عبارة عن مشكلتين ليستا بالجديتين ليتم وضعهما بهذا الشكل.

فكما وصل إلى علمكم على الأرجح، لدينا -- في كلتا المشكلتين، شيء من عدم التناسق بين التوصيات التي خرجت بها المنظمة الداعمة للأسماء العامة من عملية وضع السياسة التي تمت وانتهت منذ عدة سنوات ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تتعلق -- بحماية الصليب الأحمر والمنظمات الحكومية الدولية.

ولم نتلقى حتى الآن ردًا من مجلس الإدارة بالقبول أو الرفض في مسألة تعارض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مع توصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة. فلم يتخذ مجلس الإدارة قرارًا على أي من الجانبين. ولم يعتمد سوى توصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي لا تتعارض مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن بالنسبة للآخرين، رأى مجلس الإدارة في حيدر أباد أن عملية التنسيق تبدأ مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية تحت قيادة عضو سابق بمجلس الإدارة، وهو بروس تونكين. وقد أجرينا بعض المكالمات الهاتفية وقائمة من رسائل البريد الإلكتروني قبل هذا الاجتماع. ولا شك أن أحد العناصر الرئيسية --، وبالعكس عملية وضع السياسة في ذلك الوقت حيث تم وضع كل شيء جنبًا إلى جنب في عملية واحدة بغرض التنسيق، هو وجود اختلاف، وبالرغم من التقارب الذي يوشك على التطابق أو يشتمل على نفس الأشخاص إلى حد ما، إلا أننا لدينا جلستي نقاش منفصلتين؛ إحدهما بخصوص حماية الصليب الأحمر وأسرّة حركة الصليب الأحمر،

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

بما في ذلك المجتمعات المحلية وخلافه، أما المسار الآخر فيتعلق بحماية المنظمات الحكومية الدولية، وذلك بسبب وجود اختلافات في الأسس القانونية وعدد من الاختلافات الأخرى بين هاتين المسألتين.

وما فعلناه حتى الآن هنا في كوبنهاجن هو اجتماع واحد عقدناه صباح أمس بخصوص حماية الصليب الأحمر، ترأسه وقام على تنسيقه بروس تونكين. وسيكون لدينا الليلة، بعد الانتهاء من اجتماعنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، اجتماعاً آخر بخصوص المنظمات الحكومية الدولية وحمايتها، وسيكون بروس تونكين أيضاً هو القائم على التنسيق. وهما مساران منفصلان، كما وضحت. وبما أن اجتماع حماية المنظمات الحكومية الدولية لم ينعقد، فبالطبع لا يوجد ما يُكتب في تقرير بهذا الشأن بعد، ولكن يمكن أن نعلمكم بمستجدات سير العمل -- في اجتماع الأمم -- صباحاً -- بخصوص الصليب الأحمر.

وقد كان الاجتماع بنأً بشكلٍ مُرضٍ. حيث كان الوضع في غاية الهدوء والتعقل بقيادة بروس تونكين. وقد تبادلنا بعض الأفكار بخصوص الحماية الحقيقية وكيفية عمل مجتمع الصليب الأحمر، وكيفية إنشاء المجتمعات المحلية، وذلك لأننا سعدنا بإضافة مجتمع محلي جديد منذ انعقاد جلستنا الاستشارية الأولى باللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص هذا الشأن، حيث كنا 189 مجتمعاً في ذلك الوقت، والآن أصبحنا 190.

ويضم هيكل الصليب الأحمر إجمالي 196 دولة، وبالتالي فقد يكون هناك ستة دول أخرى، ولكن لا يمكن أن يكون هناك المئات. وقد كان واضحاً أيضاً، وجود مجتمع واحد في كل دولة، وبالتالي لا يُمكن أن يكون لديك 500 كيان مختلف خلال عدد سنواتٍ قليلة. فهي إذا قائمة محدودة تماماً. ونحن نناقش الآن قائمة -- الأسماء الحالية المحمية بشكلٍ مؤقت، لأنها قائمة ببعض الاختلافات الموجودة في أسماء هذه المجتمعات المحلية، ولكنها بالطبع أكثر من 190، ولكن هذا لا يعني أنها بلا نهاية. ومن ثم فإن هناك معيار -- ما يُطبق على ما يمكن إدراجه بهذه القائمة. وقد طرحت المنظمة الداعمة للأسماء العامة عدداً من الأسئلة حول كيفية سير عمليات الحماية وكيفية تطبيقها، وكيف تستخدم هذه المجتمعات المحلية أسمائها، وما إلى ذلك.

وفي النهاية -- كان هناك شعورًا بأن الجميع كان يرغب بالمشاركة في إيجاد حل، وكان هناك شعور بأن المنظمة الداعمة للأسماء العامة قد تحتاج إلى رسالة واضحة من مجلس الإدارة، وتبريرًا منطقيًا للسبب، وقد يُطلب منهم في بعض الحالات -- الرجوع إلى الخلف وإعادة التدقيق في عملية وضع السياسات، فقد يكون هناك حاجة إلى بعض الأسباب، مثل الأمور التي لم تُعرف أو تُؤخذ في الحسبان خلال ذلك الوقت، والتي طفت بعد ذلك، مثل بعض مشورات اللجنة الاستشارية الحكومية التي كانت أكثر قيمة من أشياء أخرى كان يتم الحديث عنها خلال عملية وضع السياسات وما إلى ذلك.

ونحن الآن في خضم مرحلة -- يتفق فيها الجميع على أننا سنمضي في الخطوات الضرورية للنظر في هذه المسألة مرة أخرى. ونحن الآن في انتظار أن يرفع مجلس الإدارة هذا الأمر للمنظمة الداعمة للأسماء العامة. وإذا حدث ذلك -- ونظرت المنظمة الداعمة للأسماء العامة في هذا الأمر مرةً أخرى، فبالطبع سيكون السؤال المطروح هو -- كيف سنشارك نحن في تحليل تلك المشكلة، لأننا -- بينما نحاول ذلك، فإننا نحاول أيضًا المشاركة والتفاعل على أمل أن ما سينتج عن استمرار عملية وضع السياسة، مهما كان، سيكون مقبولًا ولن يضع مجلس الإدارة في موقف يواجه فيه مرةً أخرى -- تعارض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مع توصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة. ولكننا بالطبع لا نملك البت فيما -- سيفعلونه على أرض الواقع، ولكن المؤشر الجيد في هذا الأمر، أن الجميع يرغب في إعطاء هذا الأمر فرصة ثانية. وأعتقد أن هذا غاية ما يمكننا الوصول إليه كنتيجة من أول -- مناقشة.

وسأكتفي بهذا القدر وأترك المجال لمن كانوا جزءًا من إتمام ذلك الاجتماع أو قدموا ما هو أكثر قيمة، إذا أرادوا المشاركة.

أجل، ممثل المملكة المتحدة.

نعم، شكرًا لك. شكرًا لك، توماس. وطاب صباحكم جميعًا.

ممثل المملكة المتحدة:

أظن أنه كان تبادلاً مثيراً للغاية، قام على تنسيقه مجلس الإدارة وتولى إدارته بروس تونكين بمنتهى الفعالية.

وأرى بعض النقاط التي أود منكم أن تضعوها في حسابكم، أن المُقترح الذي قُدّم في عملية وضع السياسة، ومُفاده وجوب التعامل مع أسماء المجتمعات المحلية باعتبارها علامات تجارية، وأن عمليات حفظ الحقوق التي وضعتها -- ICANN بالفعل لم تكن مناسبة، وأظن أن الجميع اعترف بذلك في المناقشة، وهو ما يُعد خطوة مفيدة جداً. وأقول نعم، دعونا نتطلع إلى الأمام لمزيد من التفاعل من قِبل المنظمة الداعمة للأسماء العامة، بعد أن قدموا استشاراتهم على أفضل ما يكون.

ولكنه كان أمراً مهماً بالنسبة لي، الإحساس بأن الأساس القانوني الذي استندت إليه اللجنة الاستشارية الحكومية في مشورتها -- كان مُعترفاً به في المناقشة.

شكراً.

أشكرك مارك.

الرئيس شنايدر:

ستيفن من الصليب الأحمر، فليتفضل.

نعم. طاب صباحكم. شكراً جزيلاً لك، توماس. ستيفان هانكينس، اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل التسجيل.

:IRC-RC

أود فقط أن أقول كلماتٍ بسيطة من جانبنا لنعبر عن تقديرنا مرةً أخرى للجنة الاستشارية الحكومية لالتزامها الدائم بهذه المسألة. وأظن أنه ما زال هناك سؤال في غاية الأهمية، وهو بالطبع سؤال ينبثق عنه بعض المسائل المهمة، حيث لم يكن الحد الأدنى والمكان والإقرار بالمصلحة العامة العالمية من الأمور المتأصلة في القانون الدولي العام خلال مناقشات ICANN وعملياتها.

وأظن أن جلسة العمل التي تم عقدها بالأمس، كانت لا شك ناجحة، من وجهة نظرنا. وأكرر شكري مرةً أخرى للجنة الاستشارية الحكومية، وأشكر أيضاً العاملين في ICANN على ما حققوه من نجاح.

أما بالنسبة لختام هذه المناقشة -- فإنني بالتأكيد أعتقد أن النقطة المهمة حقاً هي أن -- مجلس الإدارة، وأنا متفهم هذا، ملتزم الآن بإعادة صياغة طلباً واضحاً للتفسير من جانب المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وطبعاً، إعداد قائمة بمُعَرِّفات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتتم حمايتها، مما يوضح أن هذه القائمة محدودة، وأنه لا يوجد مستخدمون شرعيون آخرون -- قد -- يعرفون أي الأسماء سيتم وضعها في المقدمة. وبالطبع سيستعمل الطلب أيضاً على توضيح الأسس القانونية القوية بموجب القانون الدولي العام، وبالأخص اتفاقية جنيف عام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية.

وأعتقد أن هناك نقطة إضافية كان توماس قد -- أشار إليها، وهي نقطة مهمة؛ ألا وهي، أن هناك اختلافاً بين أصحاب المصلحة الذين أخذوا الكلمة، وأظن أن -- التركيز حينها كان منصباً، بالطبع، على التحفظ على السلاسل الدقيقة التي لم تكن هي نفسها تستوفي الشرط الكامل المطلوب لعمليات حماية تلك الأسماء بموجب القانون الدولي العام، ولا شك أن الحاجة كانت تدعوا إلى وجود التحفظ الدائم على كلا الصعيدين، ومن ثم وجود الوعي بتلك التحفظات بموجب -- آلية حماية حقوق ICANN، وبالتالي تتوفر الفرصة للرد المباشر، من أجل، مثلاً، تجنب الاستخدام الاحتيالي، لأسماء الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، أو منعه في حالات الكوارث الإنسانية.

وأكرر شكري العميق لتوماس وللجنة الاستشارية الحكومية على دعمهم المستمر. وأود التأكيد على مدى أهمية استمرار جهود الحشد التي تقوم بها اللجنة الاستشارية الحكومية، بما في ذلك الحالات التي يتطلب فيها الأمر وجود حماية دائمة لتلك الأسماء، وفي سياق الإعداد للجولة القادمة.

شكراً جزيلاً.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك ستيفان.

أرى هنا سويسرا.

ممثل سويسرا:

شكرًا سيدي الرئيس، وصباح الخير. أود فقط إضافة القليل على ما أضفته أنت ومارك وتوماس وستيفن.

أظن أنه من ضمن الأمور المهمة في المناقشة، أن التركيز على مصلحة السياسة العامة التي تترتب على التحفظ على تلك الأسماء، كان مفهومًا بوضوح وتم التركيز عليه باعتباره أداة مختلفة لحماية تلك الأسماء، في مقابل آليات الحماية التي تقوم على قانون العلامة التجارية، وهو ما لا يُعد الأداة الصحيحة للتعامل مع مسألة حماية أسماء المجتمعات المحلية.

وعلى الجانب الآخر -- وبالانساق إلى حد ما مع ما قاله ستيفن لتوه، أعتقد أنه من المهم أن نُبقي على مشاركتنا في عملية وضع السياسة، إذا بدأت أخيرًا حيث كان يبدوا بالأمس أنها ستبدأ، وأن نشارك بفاعلية في مناقشات عملية وضع السياسة لكي نتأكد أن النتائج تتناسب حقًا مع ما يبدوا أننا اتفقنا عليه بالأمس. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا.

إيران.

ممثل إيران:

شكرًا. طاب صباحكم. بعيدًا عن المجاملة التي قيلت للزملاء، وبما أننا تمت الإشارة لنا باعتبارنا قد شاركنا في عملية وضع السياسات، فما هي عملية وضع السياسات التي شاركنا فيها؟ ولأن كلا نائب رئيس المنظمة الداعمة للأسماء العامة قد ذكرا بوضوح أن عملية وضع السياسات تم التصديق عليها في توصية من مجلس الإدارة. ولكي

نستعرض هذا الأمر، فإن الحاجة تدعوا إلى إثبات أن عملية وضع السياسات بها عوار. من سيقوم بهذا الأمر؟ فمجلس الإدارة لن يطلب من المنظمة الداعمة للأسماء العامة أن يقوم بالمراجعة ما لم يثبت وجود بعض النقائص والأخطاء، والتي قد تكون موجودة. ولكن من سيقوم بهذا الأمر؟ فهل سيرد في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المقدمة لمجلس الإدارة، أننا بعد العديد من جولات المناقشة، وجدنا أن عملية وضع السياسات تنطوي على صعوباتٍ وبها قصور، وتحتاج إلى المراجعة؟ ومن ثم، إذا اعتبر مجلس الإدارة أن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية صالحة، وأنها تتسق مع اللانحة الداخلية، وأنها منطقية، وما إلى ذلك؛ فسيطلب مجلس الإدارة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة أن تقوم بالمراجعة. ويعود القرار للمنظمة الداعمة للأسماء العامة في تقرير ما إذا كانت تلك الحجج صالحة، ومن ثم تبدأ في مراجعة عملية وضع السياسات. فإذا كان الأمر كذلك، فقد نشارك في هذا الأمر. ولكننا حالياً، بعيدون كل البعد عن هذا. لأن المنظمة الداعمة للأسماء العامة تُصر على موقفها بأن عملية وضع السياسات صحيحة. وبالتالي يتوجب علينا إثبات ذلك، ويتوجب علينا الإشارة إليه، فمن يقوم بهذا الأمر وما هي الكيفية التي سيتم بها. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك ممثل إيران. حسنًا، ربما لم أكن واضحًا بما يكفي فيما قلته مُسبقًا. في الواقع، كانت هناك مناقشة دائرة، وقد ذكرت المنظمة الداعمة للأسماء العامة أنه قد يكون هناك رغبة في النظر في هذا الأمر مرةً أخرى، حيث لم تتوافر لديهم بعض المعلومات الإضافية إلا بعد وصول عملية وضع السياسات إلى المرحلة الأخيرة وهي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. وسوف ينظر مجلس الإدارة في هذا الأمر، وسيطلب من المنظمة الداعمة للأسماء العامة، على أساس منطقي، أن تنظر في الأمر مرةً أخرى.

وبالتالي -- ليس هناك ما يمكننا فعله. حيث أن الكرة الآن في ملعب مجلس الإدارة. فسوف ينظرون في الأمر ويخبرون المنظمة الداعمة للأسماء العامة ما ينتظرونه منهم. أتمنى أن أكون قد أوضحت الموقف. وسوف نرى ماذا سينتج عن هذا الأمر بالضبط. لكنني أرى أن الأمر ليس بهذه الأهمية القصوى. فالأمر الجيد، أن هناك رغبة في إعادة النظر مرةً أخرى. ومن ثم سنكون جزءً من عملية إعادة النظر. أمل أن يوضح هذا الأمور.

وبالنظر إلى الوقت، أعتقد أنه يجب أن نمضي قُدماً. أود فقط إعطاء دقيقتين لموضوع حماية المنظمات الحكومية الدولية.

وكما قلت، ليس هناك جديد بعد، لنضعه في تقرير تنسيق المناقشة. وللأسف سيتم هذا الأمر الليلة بعد هذه الجلسة. وقد كان من المُفترض في الأصل أن يكون قد وصل إلى علمنا أن كلا الأمران قد تمت مناقشتهما صباح أمس. ولكننا سنجد لهما دقيقتين من وقتنا فيما بعد لنُبلغ الحاضرين بما يتم الليلة في مناقشة أمر المنظمة الحكومية الدولية.

مجرد معلومة واحدة. وكما رأيتم فقد تلقينا منكم وأرسلنا إليكم مشروع رد لموقف اللجنة الاستشارية الحكومية ليتم إرساله إلى فترة التعليق العام على أول مشروع تقرير يخص حماية حقوق منظمة حكومية دولية أثناء عملية وضع السياسات. وقد طلبنا تمديدًا للموعد النهائي، لأن مواعدهم النهائي الأول كان مُحددًا في الأول من مارس. كما أن الموعد النهائي للتعليق في اللجنة الاستشارية الحكومية كان قد تم تحديده في الأول من مارس.

وقد تلقينا أيضًا عددًا من الآراء الداعمة لضرورة إرسال هذا قبل اجتماع كوبنهاجن. ولم نتلق أي اقتراحاتٍ أو طلبات نقاش بخصوص هذا الشأن.

وما سنفعله الآن بعد هذه الجلسة، أننا سنُرسل هذا الوضع باعتباره مُدخلًا للجنة الاستشارية الحكومية لوضع آلية لحماية الحقوق. ممثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؟

شكرًا لك، توماس. لدي فقط نقطة تدبير سريعة. فقد تحدثتم كثيرًا بشأن المواطن التي تتعارض فيها توصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن هناك بالطبع الأجزاء الأخرى من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وتوصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي تتوافق مع بعضها. وهي مواطن حماية الأسماء الكاملة للمنظمات الحكومية الدولية.

وأنا متفهم أن عمليات الحماية هذه بالنسبة لكثير من المنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا تُمثل هذه الدرجة من المساعدة، لأن مُعظمنا

يُعرف دائماً باختصاصات. ورغم ذلك، فهي تمضي قدماً في التنفيذ. حيث يعمل قسم النطاقات العالمية على ذلك الأمر، وأنا أقوم بمساعدتهم في ذلك.

ومن ثم زودني العاملين في ICANN بقائمة عناوين بريد إلكترونية تخص مشرفي اللجنة الاستشارية الحكومية الذين يعملون بمنظمات حكومية دولية. وقد استقبلت هؤلاء الأفراد وطلبت منهم أن يؤكدوا معي الأسماء الكاملة لمنظماتهم بدقة وبلغات حتى لغتين.

فإذا كنتم قد تلقيتم تلك الرسائل الإلكترونية مني ولم تجيبوا عليها، فأرجوا أن تفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن. وإذا لم تتلقوا الرسالة، فأرجوا أن تُعلموني بذلك. فأنا موجود هنا. لذا أرجوا التواصل معي لأحصل على الأسماء الكاملة الدقيقة وأسلمها لقسم النطاقات العالمية. شكرًا.

شكرًا على هذه المعلومات. ولكن رسائل البريد الإلكتروني -- دائماً ما تساعد -- لأنني أواجه مشكلة صغيرة في إدارة الوقت مع رسائل البريد الإلكتروني التي أتسلمها وأشياء أخرى يُفترض أن أفعالها بالتوازي مع ذلك. وبالتالي يكون من الجيد دائماً وضع عنوان بريد شخص ما في النسخة، وبالأخص السكرتير وموظف الدعم في ICANN. ويمكنك أيضاً أن ترسلها إلى عنوان القيادة، لأن في هذه الحالة سيتسلمها الفريق بأكمله وبالتالي لن تضيع. لأنني لا أملك فرصة بالأساس، للتأكد من الاطلاع على كل رسالة.

لذا، في حالة أنني لم أرد، فأرجوا أن تعذروني. ولكنني قد أكون تسلمت الرسالة ولكنني لم أراها أو لم أتمكن من الرد عليها. لذا لا تترددوا في إرسالها مرة أخرى. شكرًا جزيلاً.

الرئيس شنايدر:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: لا توجد أية مشاكل. لقد قمت بالرد. وقد أرسل لي كلاً من أولوف وجوليا قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية. وأنا الآن في انتظار الأفراد العاملين بالمنظمات الحكومية الدولية ليؤكدوا معي أسمائهم. فشكرًا لكما على هذا.

الرئيس شنايدر: حسنًا. شكرًا. هل هناك أي أسئلة أو تعليقات على موضوع عمليات حماية الصليب الأحمر والمنظمات الحكومية الدولية؟ إن لم يكن كذلك، فأظن أننا يجب أن ننتقل إلى النقطة التالية على جدول الأعمال، وهي شيء مثير جدًا للاهتمام.

[نهاية النص المدون]